5
الحملات الجديدة لمطاردة الساحرات
العثور على مصدر الشر
واستئصاله

إذا وقعت فاجعة، كيف نفسرها؟ في دراسته الكلاسيكية «الدين وانحسار السحر»، لا حظ كيث توماس أنه حين تعذر تفسير المعاناة ضمن نطاق الأطر الموجودة، نزع البشر إلى التفكير السحري: بكلمات أخرى، تحولوا إلى الحلول التي لا تربطها صلة منطقية أو علمية بالمشكلة. على سبيل المثال، أوجدت القيود المحددة للمعرفة الطبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر دافعا قويا لتفسير المرض من خلال «السحر والشعوذة». كتب توماس يقول: «في القرن السابع عشر.. لم يكن الأطباء قادرين على معالجة أو تشخيص معظم الأمراض المعاصرة.. ولم يتبد عجز التقنية الطبية المعاصرة بصورة أوضح منها في التصدي لتهديد الطاعون»[1]. وصل الوضع إلى درجة من السوء دفع طبيبا بريطانيا بارزا هو توماس سيدنام إلى ملاحظة أن العديد من الفقراء يدينون بفضل بقائهم على قيد الحياة إلى عدم قدرتهم على تلقي المعالجة الطبية التقليدية[2]. ولم يتوفر أي تفسير للوفيات التي تعزى اليوم إلى أمراض القلب أو السرطان، كما أن غياب نظرية الجراثيم جعل العديد من الأمراض المعدية غير قابلة للتفسير على الإطلاق[3]. وفي الحقيقة، لاحظ توماس كيث أنه كان «من المعتقد عموما أن عجز الأطباء المتمرسين عن تحديد سبب معاناة مرضاهم يمثل إشارة قوية تدل على السحر»[4].

ما يزال الإيمان بالسحر منتشرا على نطاق واسع في العديد من مناطق العالم، حيث يتعذر نسبيا الحصول على التفسيرات البديلة (خصوصا الدراية الطبية).

علاوة على أنه حتى في تلك المناطق من العالم التي ترسخت فيها الأطر الحديثة والعلمية، فإن هذه الأطر تفشل غالبا في الإجابة عن السؤال: «لماذا أنا؟ لماذا أصابني المرض في ذلك الزمان والمكان بالتحديد؟ ولماذا لم يصب شخصا آخر ربما تعرض للمصدر ذاته من العدوى»[5].

من اللافت أن السحر اشتد عادة في فترات الاضطراب والقلق[6]. الحرب الأهلية الإنكليزية (في أربعينيات القرن السادس عشر) شهدت موجة من الاتهامات بممارسة السحر والشعوذة، وذلك مع بحث الناس عن كبش فداء وتفسيرات للمعاناة المنتشرة على نطاق واسع. الحرب المستمرة في أوغندا شهدت أيضا انتشار الاتهامات بالسحر والشعوذة[7]. في سيراليون، حمَّلت مختلف الفصائل العسكرية السحر والشعوذة مسؤولية النكسات العسكرية[8]. وعلى وجه العموم، أشارت دراسة تشابال ودالوز حول مناطق إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (الكبرى) إلى أنه كلما تفاقمت حالة الاضطراب وغياب النظام، تعاظم إغراء استحضار شكل من أشكال الإجراءات السحرية المضادة، ولربما السعي لإعادة إحياء العادات الباطنية والتقاليد السرية[9].

في الغرب، نتخيل غالبا أننا تركنا هذه الخرافات خلف ظهورنا. لكن ميشيل فوكو مثلا ذكرنا بالبحث عن «اللامعقولية» في الحاضر كما في الماضي. اليوم، وفي وجه «وباء» الإرهاب المعاصر وتفاقم حالة التشتت والتشوش والقلق بعد الحادي عشر من سبتمبر، ساعدت الأخطاء الذريعة والعيوب الشنيعة في الأطر التفسيرية على إيجاد حيز سياسي وفكري للتفسيرات والوصفات التي تقودنا مرة أخرى إلى عوالم الخرافات والاضطهاد. ونحن نرى عودة إلى التفكير السحري بطرائق عديدة: شعور الارتياح والأمل بقدرتنا على إعادة تنظيم العالم حسب ما نشتهي بمجرد قوة الإرادة، أو الأفعال التي تفتقد الصلة المنطقية بالمشكلة التي نتصدى لها. مثل هذا

التفكير ـ كما أظهر ادوارد ايفانز ـ برتتشارد فيما يتعلق بقبيلة الزاندي في السودان ـ قد يوجد جنبا إلى جنب الأطر الأكثر علمية.

تبنى معظمنا في وقت ما سلوكا شعرنا بأنه قد يجعلنا أكثر أمانا لكنه يتصل بصلة واهية (أو لا يتصل على الإطلاق) بالتهديدات الفعلية: تجنب الشقوق على الرصيف مثلا. ويبدو أن الأوضاع التي تشمل حالات حادة من الخوف والعجز تستحضر هذه النزعة نحو التفكير السحري، مهما كانت وجهة نظرنا العامة علمانية أو عقلانية. بعضنا يقوم بحركات أو يتمتم عبارات تجلب الحظ إذا صادفت طائرتنا مطبات هوائية؛ وطبعا، إذا لم تسقط الطائرة، فإن عددا منا يعتقد ـ عند مستوى من المستويات ـ بأن تعويذته الخرافية قد «نجحت» إلى حد ما في عملها. وعلى المستوى النفسي الفردي، يبدو أن هذه الآلية هي التي تعزز الاضطرابات القهرية الوسواسية: نتابع ما نفعله (مهما كان غريبا وشاذا) لأنه ساعدنا على ما يبدو في درء ما نخشاه[10]. الأمر نفسه يمكن أن يصدق ربما على التسلح النووي خلال الحرب الباردة: كان ذلك جنونيا، لكن طالما لم يوجد من يضغط على الزر، فقد بدا «ناجحا» بالنسبة للكثيرين.

أسهمت السمات الشخصية لبوش وبلير على ما يبدو في أحدث «صرعة» من التفكير السحري. المحلل الأمريكي جو كلاين قال عن بوش: «يبدو أن الرئيس يؤمن بتحقق الرغبات والأماني»[11]. الروائية دوريس ليسنغ قالت عن بلير: «يؤمن بالسحر. فإذا ذكر شيئا يعتقد أنه سيصبح حقيقة واقعة»[12]. بولي توينبي لاحظت في معرض تعليقها بشكل خاص على بلير و«أسلحة الدمار الشامل» العراقية المزعومة أن رئيس الوزراء البريطاني:

> انساق مندفعا بكل سهولة وقد اقتنع بكلماته وقوة حججه بحيث يمكنك رؤية أنه استخدم التنوم المغناطيسي لتنويم نفسه.. ثمة تشويش طفولي

يبهم المسافة الفاصلة بين الأمنية والحقيقة: حين يقول شيئا بأسلوب معبر قوي، فإن كلماته يمكن أن تسحره وتحوله إلى حقيقة[13].

في حين لعبت السمات الشخصية دورا، فإن اللجوء إلى التفكير السحري يتبع أيضا مسارا تاريخيا مطروقا بلي من كثرة الاستعمال. فالبحث عن «شرير»، يمكن وضع اللوم عليه، ويمكن لاستئصاله أن ينتج عالما أكثر أمانا، سمة لسلسلة متواصلة وطويلة من الحملات المسعورة لمطاردة السحرة. في بعض الأحيان خدم ذلك هدف تخليص الزعماء من ورطتهم المأزقية. في الفترة المبكرة من الحقبة الحديثة، استحثت الأوبئة غالبا حملات تستهدف مطاردة الساحرات. تعلق آن بارستو قائلة: «من خلال إخضاع النساء للطقوس العنيفة، نجا الزعماء من لعب دور المسيح المخلص الذي يستوجب التضحية بالنفس لعلاج المشكلة»[14]. ومن الطبيعي أن يتعرض بوش ورايس ورفاقهما لضغط كبير من أجل تفسير السبب الذي جعلهم يخفقون في منع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الفظيعة[15]. وفاقم ذلك حتما الضغط من أجل العثور على أشخاص في الداخل أو الخارج يمكن أن يوجه إليهم اللوم.

انقطاع الصلة بين المشكلة والحل الذي تمظهر في القفزة من الحادي عشر من سبتمبر إلى مهاجمة العراق كان أيضا سمة مميزة لحملات مطاردة الساحرات؛ وكما كانت الحال مع الهستريا الجمعية في مدينة سالم (في شمال أمريكا) في القرن السابع عشر مثلا[16]، تفاعلت صفات التفكير الخرافي والرهابي وشبه الديني بطريقة مؤذية مع الأهداف الأكثر دنيوية (كالمكسب الاقتصادي مثلا).

إذا كان التفكير السحري يزدهر في غياب التفسيرات العقلانية، فإن من اللافت كيف تخلف المقاربات القائمة لتحليل الصراعات العالمية فجوة هائلة حين يتعلق الأمر بتفسير حدث مثل الحادي عشر من سبتمبر. لسبب واحد هو غياب النقاش الكافي لدى التيار الغالب حول دواعي وبواعث العداء الشديد لأمريكا لدى

بعض الجهات (انظر الفصل التاسع). الأمر الذي يعني أن العديد من الأمريكيين قد أصابهم الذهول والارتباك فعلا نتيجة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وبالتالي أصبح لديهم ميل للقبول بالتفسير (وبالتوسع: بالحل) الذي قدمته لهم حكومتهم.

النواقص والعيوب في دراسات الصراعات العالمية ربما تمثل أيضا جزءا من المشكلة. فقد استولى علم الاقتصاد ـ جزئيا ـ على الميدان، كما هي الحال في المحاولات الهادفة لتفسير العنف باعتباره تمظهرا لـ«الجشع» (أبرز هذه المقاربة بول كولييير في البنك الدولي، وأسهمت فيها أنا أيضا). لهذا النوع من إطار «العامل العقلاني» بعض المزايا (خصوصا في مواجهة فكرة العنف كفوضى وتشوش)، لكنه لا يصيب نجاحا كبيرا في حالة الغضب الذي يغذي العنف ولا مع أولئك الذين يرغبون بالموت[17]. كما أنه يخاطر بتعزيز موقع أولئك الذين لا يملكون سوى حس ضئيل بالتاريخ واستعداد أقل للإصغاء إلى الشكاوى والمظالم التاريخية[18]، ولربما يسهم في تفاقم العيوب والنواقص في فهم كيف يتحول الناس إلى العنف ودور محاربة التمرد ومكافحة الإرهاب في هذا التحول.

إطار «صراع الحضارات» (كما قدمه صموئيل هنتنغتون) الذي يتصدى على الأقل لبعض الأبعاد الثقافية للصراع، يمثل رغم ذلك جزءا من المشكلة أيضا. فهو يفترض على وجه الخصوص، بدلا من أن يفسر، الكراهية والعداوات الثقافية، وبالتالي يميل إلى تعزيزها وترسيخها. الأمر ذاته ينطبق على تفسير الحرب، الذي ما يزال شائعا (ووثيق الصلة)، باعتبارها «اثنية» أو «قبلية». وفي الوقت ذاته، استولى على «السياسة» غالبا شكل من «العلوم السياسية» يعتمد اعتمادا شديدا على نشر الأرقام، وكثيرا ما يغيّب الأصوات الهامشية وراء حشد منها. وحتى تقارير حقوق الإنسان، التي يمكن أن تلعب دورا بناء جدا، يمكن أيضا أن تسهم في ثقافة تنزع إلى مجرد إدانة العنف بدلا من أن تسعى لفهمه: ثقافة التسميات وتوجيه اللوم

والتعبير. فكلمات مثل «وحشي» و«لا إنساني» ـ رغم أنها تمثل جزءا من محاولة نقل صورة عن حدة العنف ـ تبعد العنف بشكل روتيني عن المجال البشري والقابل للتفسير، بينما تميل إلى نزع الصفات الإنسانية عن ممارسي العنف وزيادة حدة شعورهم بالعار والخزي الذي يشجع الأعمال الوحشية والفظائع (انظر مناقشة جيمس غيليغان في الفصل التاسع).

لربما تكمن أخطر المشكلات في الفرع المعرفي الذي كثيرا ما يستحضر لتفسير الصراعات الدولية الكبرى: أي العلاقات الدولية. فقد نقل انتهاء الحرب الباردة ثلاث مشكلات إلى هذا الفرع. أولا، الفشل في توقع الأحداث اللاحقة؛ إذ كان سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص ـ وهو أكبر حدث في هذا المجال ـ بمثابة مفاجأة كاملة تقريبا[19] ثانيا، أفرزت هيمنة الحروب الأهلية مع نهاية الحرب الباردة مشكلات كبرى لفرع معرفي يشدد على العلاقات بين الدول. ثالثا، مثل ظهور الإرهاب، باعتباره أعظم تهديد مدرك عند نهاية القرن العشرين، هيمنة نشاط لعب فيه أفراد لا ينتمون لأي دولة دورا حاسما. سلطت هذه المشكلات جميعا الضوء على أهمية المجالات التي عانت فيها العلاقات الدولية تقليديا من الضعف: فهم العلاقة بين الدول والمجتمع المدني، وفهم قيم وأولويات الناس العاديين، وفهم طبيعة العنف الذي لم يعد ممركزا[20] وكما لاحظ مارك دوفيلد، فإن صناع السياسة في الغرب قد انتقلوا من عدو مركزي (الاتحاد السوفييتي) إلى عدو لا مركزي؛ لكن الاستراتيجيات القائمة على الدول ظلت على حالها[21]. ويبدو من المهم القول إن بعض اللاعبين الأساسيين في حرب بوش على الإرهاب، مثل رمسفيلد، قد جرى صقلهم وإعدادهم في عهد ريغان. والتشديد على الحلول القائمة على الدول وعلى التراتبيات يناسب أيضا الإدمان على «الحرب» كحل للمشكلات الأمنية.

وبغض النظر عن الحدود المقيدة للأطر الموجودة حاليا لفهم العنف، لا يمكن للتفكير السحري أن يروج لذاته باعتباره تفكيرا سحريا. فالعلاجات والمعتقدات السحرية القديمة، التي درسها كيث توماس، تزيّت عموما بلبوس من المعقولية الدينية أو العلمية. واليوم، وفي حين قد لا توجد صلة منطقية أيضا بين المشكلة والحل المفضل، فإن هذا الانقطاع يبهم ويغطى بوسائل عدة، خفية مراوغة حينا وظاهرة واضحة أحيانا. وبغض النظر عن كون مطاردة الساحرات طريقة قديمة أم جديدة، فنحن بحاجة إلى فهم كيف مُوّهت المعتقدات السحرية والخرافية واللاعقلانية لتبدو عقلانية ومشروعة إلى حد ما، وكيف جُهزت «لتعمل كأنها حقيقية»، حسب تعبير ميشيل فوكو.

لم يقتصر الهدف في مطاردة الساحرات على القضاء على شر مستطير مسمى ومعرّف ويسهل الوصول إليه؛ بل تمثل أيضا في السعي لإضفاء الشرعية على هذه الحملات المريبة. وتشير تجربة الماضي إلى أنه حين يُفتقد الدليل في حملات مطاردة الساحرات، يحاول ممارسو الاضطهاد شرعنة أنشطتهم عبر دفع المتهمات إلى إدانة أنفسهن بأنفسهن: فأحد مصادر «دليل الإثبات» كان الاعتراف، وكلما تعاظم الاشتباه بعدم وجود أساس للاتهام، تعاظمت مطالبة النظام القمعي بالاعتراف لشرعنته. في هذه الحملات، لا يمكن للمتهمة بممارسة السحر الأسود إنقاذ نفسها إلا بالاعتراف بأنها ساحرة. قال كيث توماس عن الساحرات المشتبه بهن في الحقبة التي سبقت العصر الحديث في أوروبا: «إذا اعترفت الساحرة، تنتهي القضية؛ أما إن رفضت الاعتراف فهي تضيف اليمين الكاذبة إلى خطاياها وذنوبها الأخرى»[22] حظي الاعتراف بالأهمية أيضا عندما اتخذت مطاردة «السحرة» (المنشقين) شكل حملة اضطهاد جماعية قادتها الأنظمة التوتاليتارية. ومثلما لاحظت هانا ارندت، كانت الاعترافات مفضلة كثيرا في النظام السوفييتي كطريقة لشرعنة الحملات الجماعية لاضطهاد المنشقين[23].

اليوم، يفترض الجنرالات (ومعظمهم لا يرتدون اللباس العسكري الرسمي) الذين نصبوا أنفسهم مسؤولين عن العثور على السحرة أنهم وجدوا المصدر المعاصر للشر وشرعوا في تقديم «دليل الإثبات» للعالم. على المستوى الفردي، استخدم التعذيب مرة أخرى بشكل روتيني لاستخلاص المعلومات التي تجرّم المشتبه به أو طرفا ثالثا[24]. وفي حين أن التعذيب قد استخدم خلال الحرب الباردة (في فيتنام مثلا)، إلا أن نمطا حديثا من الصفاقة قد ربط بالممارسة، وشرعنتها تعريفات وقوانين جديدة[25]. أوضح بوش أن السبيل الوحيد أمام صدام حسين لتجنب الحرب هو إعلان «كامل ومتكامل» عن وجود أسلحة دمار شامل غير مشروعة لديه، لم يكن يملكها في الحقيقة. وقارن رئيس فريق التفتيش عن الأسلحة التابع للأمم المتحدة هانس بليكس عملية التفتيش المجهضة عن الأسلحة في العراق مع حملة مطاردة السحرة؛ وحين رفض المسؤولون الأمريكيون فكرة أن العراق يمكنه أن يلبي «معياراً» محددا بحيث يظهر الاستعداد للتعاون مع المفتشين ونزع أسلحته (وهو سبيل فضلته ألمانيا وروسيا ودرسته بريطانيا)، فهم بليكس أن موقف الولايات المتحدة هو: «هنالك سحرة؛ وأنت معيّن للتعامل مع هؤلاء؛ واختبار هل هم سحرة مجرد تلطيف لتعبير حملة مطاردتهم»[26]. أما جون وولف، مساعد وزير الخارجية للحد من انتشار الأسلحة، فقال إن «التغيير الدراماتيكي» الضروري في موقف العراق من أسلحة الدمار الشامل «يوجب أن يعترف علنا، لا تحت الضغط، بأنه امتلك ويمتلك أسلحة دمار شامل وبرامج لأسلحة الدمار الشامل»[27]. ونظراً لأن الضغط لا يعادل في شدته التهديد بشن الحرب، فإن من الواضح أن هذا الخيار لم يكن متاحا، حتى لو كان العراق مستعدا لـ«الاعتراف» بوجود أسلحة دمار شامل لم يكن يملكها. كما أن اقتراح بريطانيا بوضع معيار (يقاس تبعا له أداء العراق في مجال نزع أسلحته) تطلب أيضا من صدام الاعتراف بأن العراق حاول في الماضي إخفاء أسلحة الدمار الشامل (التي قيل إنها شملت، كما هي الحال مع أي «ساحرة»

تحترم نفسها، مصفوفة من المواد الكيماوية المؤذية)[28]. وعلق بليكس قائلا: «الإذلال، كما أعتقد، هو الأسلوب المؤكد لدفع إمبراطور بلاد ما بين النهرين إلى رفض فكرة الإعلان. وربما كان هذا هو المقصد»[29].

من الإنصاف الإشارة إلى أن الاعتقاد بامتلاك العراق بعض أسلحة الدمار الشامل كان شائعا ومشتركا على نطاق واسع، وتبنته الحكومتان الفرنسية والألمانية من ضمن أطراف عديدة، الأمر الذي عكس فجوات حقيقية في المعلومات، إضافة ـ ربما ـ إلى درجة من الهستيريا الجمعية أو «التفكير الجماعي». لكن لم تستخلص جميع الأطراف النتائج السياسية نفسها من الشبهات والشكوك. فحيازة أسلحة الدمار الشامل لا يشكل في حد ذاته تهديدا للولايات المتحدة، كما اتبعت الوسائل الكفيلة بإجراء عمليات تفتيش اقتحامية للتعامل مع أي أسلحة موجودة لدى العراق [30]. وحين خيم شبح الحرب على العراق، ضغط الفرنسيون على وجه الخصوص من أجل إصدار قرارين دوليين منفصلين: الأول لإجراء جولة جديدة من التفتيش؛ فإذا تبين وجود أي خرق خطير، فسوف تجري مناقشته في مجلس الأمن، الذي يحتاج آنئذ لإصدار قرار ثان للموافقة على شن الحرب. لكن في الفترة الممتدة بين منتصف وأواخر عام 2002، كان نائب الرئيس ديك تشيني خائفا من أن يؤدي السبيل الديبلوماسي لحل أزمة الأسلحة العراقية إلى درء الحرب، حسبما اعتقد وزير الخارجية كولن باول[31]. ولاحظ أن تشيني «أصابته حمى» ـ «هاجس مرضي» بتثبيت الصلة بين «القاعدة» والعراق[32]. في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، أبلغ رئيس وكالة الأمن الوطني، مايكل هايدن، موظفيه بأنه نظرا للظروف الجوية في العراق وضرورة ارتداء القوات الأمريكية ملابس خاصة لتوقي المواد الكيماوية (بسبب أسلحة الدمار الشامل المزعومة)، «لا يمكنكم شن الحرب على العراق بعد شهر مارس، إذ ينبغي البدء بها في يناير أو فبراير أو مارس». وأصر تشيني على وجوب أن يقدم صدام، بعد إصدار قرار دولي لبدء جولة جديدة من عمليات التفتيش،

إعلانا يبين بالتفصيل جميع ما لديه من أسلحة دمار شامل. يعلق بوب ودوارد قائلا: «صمم ذلك نوعا ما ليكون بمثابة شرك لصدام. فسوف يزعم أنه لا يملك أسلحة دمار شامل وتلك الكذبة ستشكل القاعدة المؤسسة للحرب. أو سيعترف بأنه يمتلك أسلحة دمار شامل، مما يثبت أنه كان يكذب طيلة اثني عشر عاما»[33]. من الواضح أن النقطة ليست العثور على طريقة لتجنب الحرب بل طريقة لشن الحرب.

وحين لم يتم العثور على «أسلحة دمار شامل»، تزايد الحديث حول قيام صدام بإخفائها أو تدميرها أو شحنها إلى خارج البلاد. وقدمت الحكومتان الأمريكية والبريطانية الحجة على أنه ربما دمر أسلحته عشية الحرب[34]. وقال رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني: «لو كنت مكان الرئيس صدام حسين لقمت بإخفاء هذه الأسلحة، وذلك إما بتدميرها أو إخراجها من البلد»[35]. وعلق كيث توماس على حملات مطاردة الساحرات تبعا للنموذج القديم، فقال: «إذا تعرضت [الساحرة] للتفتيش بحثا عن علامة من علامات الشيطان، فإن من المؤكد أن يحمل جسدها ـ شامة أو ندبة أو زائدة ـ؛ وإلا فقد أزالتها، أو ربما أخفتها بواسطة السحر؛ فمن المعروف أن هذه العلامات تظهر وتختفي بشكل غامض»[36]هل دق ذلك جرس إنذار في «داوننغ ستريت»، أو «البيت الأبيض»، أو «بلازو تشيغي»؟

استحضر التفكير السحري ثلاث مرات على أقل تقدير. أولا، هنالك تركيز سري/باطني غامض على سوء النية، الذي افترض بأنه يمثل خطرا في حد ذاته. ومن المثير للذعر أن خطاب المسؤولين الأمريكيين المعاصرين حول الإرهاب، والضربات الاستباقية ضد الأخطار والتهديدات عموما، يشمل الافتراض المسبق بأن بمقدورك معرفة من ينوي إلحاق الأذى بك، أو أن باستطاعتك (وهذا أمر يسبب خلافا أشد) التعامل مع نكسات (الماضي) الكبرى ـ مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ـ عبر ربطها بالنوايا الشريرة المضمرة، خصوصا المقاصد الخبيثة المبيتة

في أعماق صدام حسين. ينسجم هذا المنطق مع اضطهاد الساحرات (وهو ممارسة ما زالت مستمرة في مختلف أرجاء العالم)، حيث تعزى النكسات عادة إلى النوايا الشريرة. ثانيا، هنالك فشل في تمييز ـ أو حتى تركيز الاهتمام على ـ العلاقات السببية الكامنة فيما وراء العالم المركز على الذات: وبالتالي، يمكن الافتراض بأن «القاعدة» والعراق يشكلان عصبة واحدة لأن من الأنسب للطرفين فعل ذلك، ولأنهما يشتركان كما يقال في العداء لأمريكا؛ فغالبا ما تعتبر معاداة أمريكا من الأمور العادية أو الطبيعية («يكرهوننا ويحسدوننا»)، مما يهمش احتمال أن تكون مظالم وشكاوى العديد من الشعوب (قبل أن يشتد عنف مكافحة الإرهاب) موجهة ضد حكوماتها؛ ويلغي الحاجة ـ على المستوى الأشمل ـ للدليل القائم على السبب والنتيجة (انظر الفصلين السادس والسابع). العامل الثالث في التفكير السحري تمثل في فكرة أن القضاء على مجموعة معينة من الأفراد الأشرار سوف يؤدي بشكل سحري إلى حل المشكلات الاجتماعية والسياسية المعقدة؛ ولم تؤخذ على محمل الجد الرابطة السببية/العلية والعملية التي يتشكل عبرها الإرهابيون ويأخذ غيرهم مكانهم حين يقتلون أو يعتقلون. يبلغ ذلك كله مستوى أنانة غريبة ذات حدين: فمرة نصبح «نحن» (التي تعني أساسا، الولايات المتحدة) مركز عالم «لن يكون كما كان أبداً»، حيث كل فرد من سكانه يكرهنا / يحسدنا/ يريد أن يكون مثلنا؛ ومرة يختفي على ما يبدو الوعي بما تفعله الذات ولا يأبه أحد تقريبا لتأثيرات الأعمال العدوانية بقيادة الولايات المتحدة في تأجيج مشاعر الغضب لدى الآخر.

يثير التركيز على النوايا الشريرة الخبيثة طبعا سؤال من يعطي لنفسه الحق في افتراض معرفة هذه الأفكار والنوايا. فمن أجل الحكم على النوايا الشريرة أنت بحاجة للتمتع ببعض القوى السرية والسحرية الغامضة، وهنا يثبت غموض "الاستخبارات السرية" فائدته في إضفاء شرعية زائفة على مطاردة السحرة. يعلق ريتشارد نورتون ـ تايلور قائلا: «يبدو من تصميمه العنيد على شن الحرب أن السيد

بلير يعتقد أن ورقته الرابحة ستكون نشر معلومات ـ الاستخبارات السرية ـ، وهي عبارة عن نوع من المادة الغريبة التي ستقنع، كما أمل، حتى أشد المتشككين حين تظهر»[37]. نحن نعرف حجم الشرخ والغش في مقاربته. وعلى أية حال، لا تمثل السرية والخفية على الدوام مصدرا للحكمة والحقيقة: وكما قال وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوغلاس هيرد: «ليس ثمة صدق على نحو خاص في تقرير لمجرد أنه سري. فبعض الناس يشعرون بالإثارة لأن التقرير سري ويظنون إنه صحيح نتيجة ذلك. وتبعا لتجربتي لا يكون الأمر هكذا على الدوام»[38].

التركيز على الفعل الوقائي الاستباقي وعلى النوايا الخبيئة لصدام حسين وغيره يستحث أيضا عقد مقارنة مع رواية جورج اورويل «1984»، وتحريم نظام الحكم الذي تخيله لـ«جرائم الفكر». وكما في رواية اورويل، يمكن أن تتعرض اليوم للعقاب على ما فكرت فيه أو نويته أو قصدته في داخلتك حسب افتراض أعدائك، بدلا من محاسبتك على أفعالك الحقيقية[39]. وفي حين «غازلت» أمريكا خلال الحرب الباردة فكرة «الضربة الأولى»، إلا أن الفكرة المهيمنة كانت عدم استخدام الأسلحة النووية إلا في حالة التعرض للهجوم (وكمنت وظيفتها في ردع الهجوم). أما السياسة الراهنة فهي مؤسسة على فكرة الهجمات «الاستباقية»، وهذه تشمل حتى احتمال استخدام الأسلحة النووية ضد القوى التي لا تملكها.

كان لصدام سجل مريع في مجال حقوق الإنسان: والبحث الذي أجريته بنفسي في شمال العراق يعتبر كافيا لإثبات هذا الأمر بالنسبة لي[40]. لكن قصف صدام للكرد بالغازات عام 1988 لم يستثر أي ردة فعل مهمة من قبل الغرب. وحين جرى تبرير العنف ضد «الآخرين» بذريعة ما يوشكون على فعله، كان ذلك بمثابة خطوة شديدة الخطورة. وفي الحقيقة، شكلت الدعاية حول «ما هم على وشك فعله» معلما مميزا للأنظمة القمعية التي تستعد لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية: يمكننا إثبات أن من المتعذر إبادة جماعة اجتماعية (اليهود في ألمانيا وأوروبا المحتلة من قبل

النازيين، و«التوتسي» في رواندا) إلا إذا اقتنعت أعداد كبيرة من الناس بأن هذه الجماعة على وشك إلحاق الدمار بهم[41].

ويمكن اعتبار اضطهاد النازيين لليهود بحد ذاته حملة مطاردة للساحرات جرت في القرن العشرين، حيث ثبت أن حلها السحري لمشكلات ألمانيا على قدر كبير من الإغراء بل حتى الإقناع بالرغم من افتقاره إلى أي أساس من الصحة. ولم يكن المشروع الفاشي وحده الذي استهدى بفكرة عزل الأشرار والقضاء عليهم؛ بل برزت لدى الشيوعية المصابة بذهان الارتياب التي عانى منها سولجنتسين وقادته إلى التحذير من مغبة محاولة عزل وتدمير «الأشرار».

تشير تجربة الماضي إلى أنك حين تفترض أن شخصا ينوي إلحاق الأذى بك فقد يكون لافتراضك علاقة بنواياك السيئة المبيتة تجاهه وسوء ظنك به[42]. ويربط كيث توماس العديد من الاتهامات بممارسة السحر مع الرفض القبْلي للإحسان والبر والعون الذي يطلبه المتهم. في إنكلترا على سبيل المثال:

> لم يكن من قبيل الصدفة أن تكون روث اوزبورن، التي أعدمها الغوغاء في هارتفوردشر عام 1751، هي نفسها التي رفض أحد المزارعين إعطاءها الزبدة، والذي استحث مرضه الغامض فيما بعد توجيه الاتهام لها. وغالبية الاتهامات غير الرسمية بالسحر التي سجلت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى في القرن العشرين تتوافق مع النمط القديم لتفادي عمل الخير والإحسان، تتبعه نكبة تصيب من يرفض مساعدة المحتاج/ المتهم[43].

هل يمكن القول إن عامل سوء النية قد أدى على نحو مشابه إلى إدراك نوايا العراق السيئة تجاه الغرب وفاقم بالتالي عدوانيته وعداءه للعراق؟ أي رفض جماعي لمساعدة المحتاجين أفظع من العقوبات الدولية التي قتلت حوالي نصف مليون طفل

عراقي في التسعينيات، وحاولت المنظمات التي ترعى حقوق الطفل إلغاءها مرارا وتكرارا؟ يمكن بالطبع توجيه إصبع اللوم على وفيات الأطفال إلى نظام صدام حسين، الذي يحمل فعلا جزءا من المسؤولية[44]. وحتى في هذه الحالة، لا عيب، على مستوى من المستويات، في هذا المنطق: نظرا لأننا نلحق الأذى بهم، ربما نفترض بأنهن ينوون إلحاق الأذى بنا؛ وحين تعرضنا للأذى في الحادي عشر من سبتمبر، فلمن نوجه اللوم؟[45]. أفغانستان أيضا شكلت مصدرا للنوايا السيئة (انظر الفصل التاسع). ويتصل بذلك كله احتمال أن يعكس العقاب افتراض الحسد. والأبحاث التي تناولت حملات مطاردة الساحرات في ألمانيا على وجه الخصوص تشير إلى أن العجائز كن في الحالة النمطية أهدافا نموذجية، وافترض أن لديهن نية سيئة نتيجة الحسد والغيرة من النساء الشابات اللاتي مازلن في مرحلة الخصوبة[46]. من الممكن طبعا الانجراف وراء مثل هذه المقارنات؛ لكن من اللافت مدى هيمنة الخطاب الذي يؤكد أن سبب هجوم الإرهابيين يكمن في شعورهم بالحسد من أساليب الحياة الغربية والحرية الغربية على وجه الخصوص[47]. في وقت مبكر يرجع إلى عام 1948، كتب جورج كينان، المحلل النافذ في وزارة الخارجية الأمريكية، مذكرة يوضح فيها أن ثراء أمريكا الهائل سوف يجتذب «الحسد والاستياء» (وأن المهمة الحقيقية هي الحفاظ على التفاوت الاقتصادي من خلال الاستغناء «عن المغالاة في العواطف وأحلام اليقظة»)[48]وربما تغذي بعض عوامل الشعور بالذنب نتيجة حالة الظلم الشديد المهيمن على العالم، النسخ المعاصرة لهذا الخطاب: نظرا لندرة فهم الإرهاب وأسبابه، يقدم الحسد المزعوم كتفسير وتبرير في آن معا: تفسير جاهز للنكبة التي حلت وتبرير (ضمني) للعقاب العنيف.

من الملاحظ أيضا في العقود الأخيرة، مثلما كانت الحال في حملات مطاردة الساحرات العجائز، أو الشابات، أو أي فرد معزول، ضعف أولئك الذين يزعمون أنهم يجسدون التهديد الأخطر؛ وكما استحث الهجوم على العراق (2003) ارونداتي

روي على القول: «نحن نشاهد مرة أخرى ذهان الارتياب، حيث يوشك بلد جائع ومدمر ومطوق على تدمير أمريكا القوية القادرة على كل شيء (لم يكن العراق سوى آخر حلقة في سلسلة من البلدان ـ بعد كوبا ونيكاراغوا وليبيا وغرينادا وبنما)»[49]. وبالطبع فإن للضعف ميزة عملية مفيدة تتمثل في عدم قدرة الهدف على الرد بسهولة. ويذكرنا ذلك باهتمام حكومتي القوتين العظميين خلال الحرب الباردة ـ اللتين وجدتا على ما يبدو في تأبيد الصراع (المحدود) أمرا مفيدا على الصعيدين السياسي والاقتصادي ـ بتجنب المواجهة العسكرية المباشرة (والانتحارية) بينهما، لكن عمل كل منهما برغم ذلك على نشر الفوضى في العديد من البلدان الأقل قوة من خلال الحروب بالوكالة. ولم نر الولايات المتحدة ـ لا أمس ولا اليوم ـ تهاجم موسكو بسبب حيازة الروس أسلحة دمار شامل، لأسباب واضحة. وبدلا من ذلك نلاحظ تركيزا واستئسادا على الأهداف السهلة التي لا تستطيع الرد.

واعتمادا على رينيه جيرارد، أشار العالم الأنثروبولوجي البريطاني تيم الين إلى أن حملات مطاردة الساحرات خدمت في بعض الظروف (وهذا يثير خلافا جداليا) نوعا من الوظيفة الإيجابية تمثلت في تركيز العداء المجتمعي على فرد واحد ومساعدة المجتمع على النجاة من حلقة الأعمال الانتقامية[50]. الفكرة تثير الاهتمام فعلا، وذكر جيرارد نفسه أن «طقوس التضحية بالقرابين خدمت هدف استقطاب الدوافع العدوانية لدى المجتمع المحلي وإعادة توجيهها نحو ضحايا، قد تكون حقيقية أو مفترضة، حية أو غير حية، لكنها غير قادرة دوما على الرد والانتقام والثأر»[51]. وبغض النظر هل نوافق على أن لذلك أهمية «وظيفية» بالنسبة للمجتمع أم لا، إلا أن تأملات جيرارد حول هذا القانون تستحق الذكر:

من يثأر لنفسه يقال عنه «طبق القانون بيديه». وليس ثمة فارق من حيث المبدأ بين الانتقام الخاص والعام، لكن على المستوى الاجتماعي يبدو الفارق هائلا. فتحت

مظلة النظام العام، لم يعد من المسموح الثأر من الفعل الانتقامي؛ لقد ألغيت العملية، وتم تجنب خطر التصعيد[52].

باتباع هذا المنطق، وفي الظروف التي يظهر فيها نوع من القبول المعمم بالحرب (كما حدث إلى درجة ما في حرب الخليج عام 1991)، فإن إمكانية تأجيج مزيد من العنف في المستقبل ستكون أقل احتمالا بكثير من الحرب التي تعتبر عملا عدوانيا أو انتقاميا على الصعيد الخاص (العراق عام 2003)، قد يستدعي بحد ذاته الانتقام والثأر.

تشير الأدلة المستمدة من حملات مطاردة الساحرات في الماضي والحاضر إلى أنها تشتغل ضمن أنظمة فكرية مغلقة تجعل من الصعب تحدي منطقها. وحين لا يفيد قتل أو نفي الساحرة في القضاء على مشكلة محددة، فإن النتيجة المستخلصة عادة هي ضرورة العثور على مزيد من الساحرات، لا خطأ أو فشل مطاردتهن. وعلى نحو مشابه، حين واجه اضطهاد جماعة كبيرة من الناس مشكلات عويصة أو أفرز نتائج عكسية، فإن الاستجابة الشائعة تمثلت في مضاعفة الجهود لتكثيف حملات المطاردة. وهذا ما قام روبرت روبنز وجيرولد بوست بتفصيله في كتابهما «ذهان الارتياب السياسي»، خصوصا فيما يتعلق بحملات التطهير التي نفذها الخمير الحمر في كمبوديا [53]. وبمقدورنا رؤية تلميحات لهذا الدافع في الهجمات الإرهابية التي حدثت في بلدان مختلفة في أعقاب غزو أفغانستان والعراق. فمثل هذه التفجيرات الإرهابية تشير بدلالتها على أقل تقدير إلى أن الإجراء العقابي لم يتمكن من القضاء على المشكلة. لكن النتيجة المستخلصة في الأوساط الرسمية المعنية لم تكن في الحالة النمطية تؤكد على سوء التخطيط لعمليات مكافحة الإرهاب أو عدم فاعليتها؛ بل على ضرورة تعزيز الاستراتيجية القائمة وربما توسيع حملة مطاردة المتآمرين. ولا نعرف هل سيتعرض رفاق العراق في «محور الشر» (إيران وكوريا الشمالية) إلى الهجوم بذريعة الوقاية أم لا!

من المهم في دلالته أن «الحرب على الإرهاب» لم تشكل النموذج الأول لاعتماد التدخلات الدولية على الاعتقاد (المريح) بأن القضاء على الأشرار سيوفر المفتاح الضامن للأمان والأمن. ففي أوائل تسعينيات القرن العشرين، فشلت محاولات الولايات المتحدة لإغاثة ضحايا المجاعة في الصومال نتيجة التورط في حرب معقدة اختزلت الحكومة الأمريكية أجندتها السياسية والاقتصادية في «الشر» المزعوم الكامن في الجنرال محمد فارح عيديد. أصبح عيديد هذا موضوعا لملصقات الحكومة الأمريكية باعتباره الرجل «المطلوب» والهدف المرغوب الذي تركز عليه هجوم أمريكي أخرق أدى لمقتل ألف من الصوماليين في المعارك التي اندلعت عام 1993 وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، جرى تبسيط المشكلات المعقدة التي تعاني منها منطقة غرب إفريقيا (وبأسلوب متقن وخطير غالبا) واختزالها في «الشر» الكامن في الرئيس الليبيري تشارلز تايلور ـ الذي جسد قوة تدميرية وتخريبية فعلا، لكن يصعب اعتباره المشكلة الوحيدة في منطقة غذى فيها الفساد والدول الضعيفة عمليات تمرد وحشية وعمليات مكافحة تمرد مضادة مماثلة في الوحشية. وفيما يتصل بليبيريا، قال اليكس فينز، مدير برنامج إفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن (في منتصف عام 2003) إن «بعض الدول في مجلس الأمن تعتقد على ما يبدو بأن تغيير النظام أمر مرغوب لكنها تفتقد أي رؤية حول ما سيحدث حالما يسقط تايلور»[54]. وبعد ذلك، علقت الولايات المتحدة آمالا كبارا في الشرق الأوسط على التخلص من ياسر عرفات، لكن «مجموعة الأزمات الدولية» لاحظت بكل حكمة أن «العيوب والنواقص في الديمقراطية الفلسطينية لم تكن السبب وراء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، كما أن معالجتها لن تؤدي إلى العثور على حل له»[55]. لقد ظل تجسيد الشر منذ عهد بعيد حلا مغريا وخطرا للمشكلات المعقدة.

الشياطين تكمن في التفاصيل: إهمال إعادة الإعمار

أثبتت إدارة بوش بالدليل القاطع أنها أكثر اهتماما بالشياطين من التفاصيل، وباستئصال الأشرار من تعب إعادة الإعمار. وفي الحقيقة، شجع الاعتقاد الجازم بفائدة القضاء على الأشرار على ظهور قدر كبير من السذاجة فيما يتعلق بالخطوة التالية. وعلى شاكلة الشيوعيين وكارل ماركس نفسه، الذي حلل نواقص ومثالب وعيوب الرأسمالية دون الإشارة كثيرا إلى بديلها الممكن، نادرا ما فكر دعاة الإمبراطورية الجدد في هذه الأيام بطبيعة الوضع بعد طرد الأشرار. يلاحظ جون ميكلثويت وأدريان وولدريدج وجود «تناقض مباشر بين تشاؤم تشخيص المحافظين الجدد (العالم مكان أشد خطرا مما تظن) وتفاؤل ثقتهم بالتغيير»[56]. إن التركيز على زعماء الشر هو الذي يفسر إلى حد كبير هذا التناقض. فمع التركيز كله على ابن لادن والطالبان، لم تتجاوز عملية إعادة الإعمار في أفغانستان على ما يبدو إطار الفكرة التابعة. بوب ودوارد ذكر في معرض تعليقه على اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2001). قبل ثلاثة أيام من بدء الهجوم على أفغانستان) ما يلي:

بالنسبة لأفغانستان في مرحلة ما بعد الطالبان، تحدث [بول]ولفوفيتز و[كوندوليزا] رايس عن إقناع بلدان أخرى بتمويل إعادة الإعمار. فسأل بوش: «من سيدير البلد؟». فكرت رايس في قرارة نفسها: كان يجب علينا التصدي لهذه المسألة. ومرت أفظع اللحظات عليها حين فكر الرئيس بشيء كان يجب على كبار المسؤولين، خصوصا هي، توقعه. لم يكن لدى أي منهم جواب حقيقي شاف، لكن رايس بدأت تفهم أن ذاك السؤال حاسم الأهمية. إلى أين يتجهون؟[57].

وكالعادة، يبدو أن ودوارد قد عمي تقريبا عن الطبيعة الشائنة للأحاديث التي يوثقها (وقد يساعد ذلك في تفسير كيف تمكن من الحصول على المعلومات الثمينة

في المقام الأول، وفي الحقيقة بدت إدارة بوش سعيدة عموما بعمله)[58]. في الواقع، عانت عملية إعادة الإعمار من نقص التمويل، وأعاقها فشل وسائل الإعلام الذريع في التغطية. لقد أطلق سقوط الطالبان العنان لقوى نابذة عديدة وأعطى دعما لأمراء الحرب، والسياسة الإثنية، وقطاع الطرق، وإنتاج الأفيون[59]. وأحجمت الحكومة الأمريكية عن توفير قوات حفظ السلام أو السماح بها، خوفا من أن تصبح أهدافا أو تقيد حرية عمل الولايات المتحدة ضد الطالبان و«القاعدة»[60].

ومثلما أشارت دراسة مفصلة لمشروع البدائل الدفاعية (في كمبريدج بولاية ماساتشوستس)، فإن «الاندفاع إلى القيام بعملية عسكرية ضخمة وطموحة أعاق إعداد الترتيبات الكافية للبيئة السياسية والاحتياجات الإنسانية في مرحلة ما بعد الحرب»[61]. وأجج إهمال إعادة الإعمار مشاعر الغضب على ما دعاه بعض الأفغان بـ«الهروب الثاني» للغرب، بعد أن تخلى عن أفغانستان حين هزم السوفييت.

قال جيمس دوبينز، الذي عمل مبعوثا خاصا لبوش في أفغانستان وكان أول من مثله في كابول المحررة، إن النتيجة في أفغانستان صاغها قرار الحكومة الأمريكية بتجنب أنشطة حفظ السلام، ومعارضة كل من يلعب هذا الدور خارج كابول، وتفادي المشاركة في أنشطة مكافحة المخدرات[62]. أما هدف التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في أفغانستان فكان مطاردة الطالبان و«القاعدة»، لا توفير الأمن للشعب الأفغاني[63].

وقال ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2001: «لا نريد التورط في عملية بناء الأمم / الدول الاقتحامية التي ربما يعترض عليها الأفغان أو يقاومونها في نهاية المطاف»[64] (وقد يظن المرء بأن القصف عملية «اقتحامية» جائرة أيضا، لكن نفذت العملية برغم ذلك). وحين خيم شبح الحرب على العراق، ظهر عامل آخر عرقل انتشار الأمن في أفغانستان، وهو الاحتفاظ بالجنود لاستخدامهم في العراق[65].

تبع طرد الطالبان من الحكم في أفغانستان إقامة «إدارة مؤقتة» بموافقة الولايات المتحدة، وذلك بالاعتماد بشدة على الأقليتين الاثنيتين الطاجيكية والأوزبكية. الأمر الذي أفرز شعورا بالإقصاء لدى العديد من البشتون في الجنوب، وأوجد مناخا ملائما مكّن عناصر الطالبان و«القاعدة» وأمراء الحرب من أمثال قلب الدين حكمتيار من العمل[66]. وعلى شاكلة الجيش العراقي عام 2003، اختفى الطالبان بسرعة لكنهم عادوا إلى الظهور لإثارة المشكلات لاحقا. وفي نيسان/ أبريل 2003، لاحظ تقرير لوكالات المعونة البريطانية العاملة في أفغانستان أن:

> المؤشرات تدل على أن الطالبان وغيرهم من العناصر الراديكالية نجحوا في جهودهم لإضعاف عملية إعادة الإعمار في جنوب البلاد، على الأقل حين سحبت وكالات المعونة برامجها الفعالة في تلك المنطقة. ومن المحتم أن يزيد ذلك من خطر استعداء السكان البشتون ومعارضتهم للحكومة المؤقتة، ويثير الأسئلة المتعلقة بسلامة ووحدة أراضي أفغانستان كأمة / دولة في المستقبل. وتبدو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة عاجزة عن عكس هذه النزعة، وهنالك مؤشرات قوية على أنها ربما تعززها[67].

معظم القوة التي تملكها حكومة حامد كرزاي المدعومة من الولايات المتحدة ترتكز على ما يبدو على قادة تحالف الشمال السابقين ــ مثل وزير الدفاع (الطاجيكي) محمد فهيم، الذي عارض قبول أفراد من مجموعات اثنية أخرى في جيشه. واستخدم كرزاي أموال المعونات لمحاولة شراء دعم وتأييد أمراء الحرب، بينما استفاد هؤلاء ــ لا الحكومة المركزية ــ من فرض الضرائب على الطرق التجارية[68]. الأمر الذي أدى إلى ظهور شركاء للغرب على قدر كبير من التنافر، كما لاحظت إيزابيل هيلتون:

كان البريطانيون يشحنون أوراق النقد السائل إلى حضرة علي، رئيس القيادة العسكرية الشرقية في أفغانستان، وإلى أمير الحرب في نانغهار، الذي عمل مع الأمريكان في تورا بورا، وتخصص رجاله في اعتقال الناس بذريعة أنهم من مؤيدي طالبان، ثم تعذيبهم إلى أن تقبل عائلاتهم دفع فدية مالية لإنقاذهم[69].

ولاحظ تجمع لوكالات المعونات البريطانية في نيسان /أبريل 2003وجود «شعور بالاستياء والحنق ربما تولد نتيجة الدعم الذي تقدمه قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى بعض الزعماء المحليين الذين ستكون قاعدة قوتهم هزيلة لولاه»[70]. ومن المؤكد أن العديد من الانتهاكات قد ارتكبت من قبل الميليشيات المسلحة، والقادة المحليين في مختلف المناطق، وقوات الشرطة[71].

لا تتجاوز سلطة الحكومة المركزية في عهد كرزاي حدود العاصمة كابول كثيرا. أما قدرة وحجم الجيش الأفغاني الجديد فلا يشهدان إلا نموا بطيئا[72]. في حين ينحصر نشاط «قوة المساعدة الأمنية الدولية» (بدون الجنود الأمريكان) ضمن نطاق العاصمة[73]. ويبدو أن من المعوقات الكبرى عدم رغبة وزير الدفاع الأمريكي رمسفيلد، الذي انشغل بالتخطيط لحرب العراق، تقييد حرية الجنود الأمريكيين في نطاق عمليات حفظ السلام[74].

في العراق، كما في أفغانستان، جرى التخطيط للتدمير بصورة أكثر دقة وعناية من التخطيط لإعادة الإعمار. فهنا أيضا، أضاف الفشل في تأمين الخدمات الأساسية في ظل النظام الجديد مزيدا من القوة إلى التمرد. وبالرغم من الوعود بالمعونات الضخمة التي أطلقت قبل الحرب[75]، إلا أن الولايات المتحدة أحجمت عن مواجهة التحدي الذهني والمالي لإعادة إعمار العراق، علاوة على عدم السماح للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بلعب دور رئيس هناك. ومثلما قال غايلز فودن في

منتصف عام 2003: «المقاربة الطائشة للإدارة المدنية والمعونات الإنسانية في عراق ما بعد الحرب ضاعفت الانطباع بأن معارضة الشر لا تعني، بالنسبة لبوش وصحبه، فعل الخير»[76]. توني بلير أيضا لم يقدم إشارة واضحة تثبت أنه فكر مليا بكيفية استقبال العراقيين للغزو / الاحتلال[77]

دفع عراق ما بعد صدام ثمنا باهظا لنزعة اختزال مشكلاته كلها في الشر الكامن في صدام ورفاقه البعثيين.فالتنظيم التراتبي للمؤسسة العسكرية الأمريكية جعلها تميل إلى تخيل العدو على شاكلتها، أي تنظيم تراتبي سوف يصاب بضعف قاتل عبر القضاء على قادته الرئيسين. في أواخر عام 1993، قال الخبير الإستراتيجي العسكري جون أركويلا عن مطاردة صدام في العراق: «نحن هيكلية تراتبية ونرغب بمحاربة التراتبيات. نظن بأننا إذا قطعنا الرأس نستطيع إنهاء المسألة»[78]. وجرى استكمال إزاحة صدام بالتفكيك السريع للدولة البعثية: مجموعة يمكن تحديدها من الأفراد الأشرار سوف يجعل استئصالها ـ كما يُزعم ـ الجميع في أمان. وفي الواقع، طرد رئيس سلطة التحالف المؤقتة بول بريمر موظفي الدولة كلهم[79]، وأقصي حوالي ثلاثين ألفا من المسؤولين البعثيين من مناصبهم بشكل آلي (وهي سياسة جرى التراجع عنها جزئيا فيما بعد)[80]. والأخطر من ذلك تسريح جيش يضم حوالي 400 ألف جندي بدون أي برنامج لإعادة التوظيف أو التقاعد. وفي حين أن بنى الدولة هذه قد ثبت تعسفها واستبدادها، إلا أن محاولة إزالتها بين عشية وضحاياها أدت إلى حالة مركبة من انعدام الأمن، بدأت بعمليات نهب وسلب انتشرت على نطاق واسع في أعقاب الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة مباشرة. إن تفكيك دولة برمتها بخلال أسابيع قليلة، رغم أنه ينسجم تماما مع الأجندة الليبرالية الجديدة إضافة إلى الدافع إلى أبلسة مجموعة محددة من الأعداء، يمثل مشروعا بالغ الخطورة (طوفان لويزيانا عام 2005، والمعلومات حول الإهمال السابق للحواجز الواقية من الفيضان، والتخطيط لحالات الطوارئ، والمباني المجانية للجميع

في المستنقعات، سرعان ما ستذكر الأمريكيين، بطريقة تلحق ضررا أكبر بالرئيس بوش، بأخطار إيديولوجيا الجمهوريين التي بدت غير مؤمنة بشكل كاف حتى بفكرة الحكومة)[81]. في العراق، تضاعفت أخطار المسؤولين السابقين الغاضبين حين شجع الضرر الذي أصاب الخدمات عمليات التمرد، والنشاطية الدينية الشيعية على وجه الخصوص التي سببت قلقا كبيرا للولايات المتحدة. ومثلما لاحظت «مجموعة الأزمات الدولية»:

> في أعقاب الحرب مباشرة، استحث غياب السلطة المركزية الفعالة في مجتمع اعتمد فيه 60% من السكان على الدولة للحصول على الخبز، الكثيرين على الالتجاء إلى رجال الدين طلبا للعون (وما كانوا ليفعلوا ذلك لولا هذا الغياب). ووفر الناشطون الشيعة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، إضافة إلى القانون والنظام. وفي غياب قوة شرطية فاعلة، قام الحراس الذين عينهم الزعماء الدينيون بتسيير دوريات في الشوارع وإدارة المستشفيات والجامعات[82].

تولى مقتدى الصدر و«جيش المهدي» حراسة المصانع ضد اللصوص (بل ساعد أفراده في تنظيم حركة المرور) إلى أن استفز بريمر الصدر وجره إلى معركة مكشوفة حين أغلق صحيفته واعتقل وقتل ممثليه[83].

جرى تجاهل تحذيرات عديدة من مغبة عواقب التسريح بالجملة. وبالرغم من تفضيل البنتاغون القيام بعمليات تطهير تشمل أولئك الذين تورطوا مع حزب البعث وصدام، إلا أن وزارة الخارجية أرادت الحفاظ على الجهاز الحكومي سليما، على الأقل حتى يصبح من الممكن إجراء انتخابات[84]. كما توقعت انتشار عمليات النهب والسلب التي حدثت فعلا[85]. وفي نهاية شهر أيار/ مايو 2003، حذر راميرو لوبيز دي سيلفا، كبير مسؤولي الأمم المتحدة للمعونات الإنسانية، من أن القرار المفاجئ

بتسريح الجيش دون برنامج لإعادة التوظيف أو التقاعد، يمكن أن يولد «صراعا خفيف الحدة» في الأرياف، خصوصا نتيجة إجراءات الأمن المشددة في العاصمة [86]. وثبت أن قرارات التسريح شكلت عاملا مهما في التمرد الذي اندلع بعد الاحتلال. وقال ضابط في القوات الأمريكية الخاصة المتمركزة في بغداد إنه بعد حل الجيش «كان رجالي يأتون إلي ويقولون ـ هل يدرك بريمر أن هناك أربعمائة ألف عسكري عراقي يملكون أسلحة جميعا؟. ـ فهل أسهمت هذه القرارات في التمرد؟ الجواب: أجل، قطعا»[87].

الشرطة العراقية تمثل مشكلة أخرى، كالفشل في التعامل مع البطالة. اندرو بالثازور، أحد كبار ضباط الاستخبارات الذي عمل طيلة عشرة أشهر في بغداد، لاحظ في آب/ أغسطس 2004 أن قوات الشرطة العراقية السابقة انخرطت في وقت متأخر جدا في عملية إعادة الإعمار، وأن مشكلة البطالة لم تعتبر ـ نتيجة الحمق ـ أولوية، وأن «العاطلين عن العمل يشكلون خطرا داهما»[88].

الافتراض العملي الذي تبنته الحكومة الأمريكية على وجه الخصوص كان: عند إزاحة صدام (أس المشكلة)، سوف تحل الديمقراطية بشكل طبيعي محله. لكن أثبت الموالون لصدام أنهم يمثلون قوة مهمة، وانضم إليهم القوميون مدفوعين بالرغبة بالاستقلال والأمن، والإسلاميون الراغبون بإعادة الإسلام السياسي إلى العراق[89]. هنالك أسباب وراء غياب الديمقراطية في العراق طيلة القرن العشرين (ليس أقلها الحدود الاستعمارية المصطنعة وقوة التحالفات السنية وسلطتها)، وبقي العديد من هذه الأسباب بدون تغيير. أما إسقاط الحكم التوتاليتاري فيوجد فراغا حتما؛ ولربما تملك الديمقراطية فرصة، إلا أنها لا تمثل سوى واحد من الأنظمة السياسية التي يمكن أن تملأ هذا الفراغ. علاوة على ذلك، فإن العراق الديمقراطي الحقيقي يمكن أن يمهد السبيل لنوع من الحكومة الإسلامية لا يرغب به الغرب (وساعد على إحباطه في الجزائر).

كمن جزء من مشكلة برنامج «الدمقرطة» الإجبارية الذي تبنته الولايات المتحدة في تهميش الخبراء والمتخصصين[90]. ففي عام 2002، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إغلاق «معهد حفظ السلام» التابع للجيش، وهو الوكالة الحكومية الوحيدة المكرسة لدراسة كيفية تحقيق السلام في البلدان الفاشلة أو في أوضاع ما بعد الصراع[91]. وفي نيسان/ أبريل 2003، نقلت صحيفة «الأوبزرفر» عن أحد كبار الدبلوماسيين السابقين في بغداد قوله: «لم يبق مستعربون جادون في الحكومة [الأمريكية] الآن، بل أولئك الذين يبلغون البيت الأبيض ما يريد سماعه. لقد استولت التنانين على مقاليد الأمور»[92]وحين تتعلق المسألة بالقرارات التي تتخذها السلطة الأمريكية في العراق، يتعرض المتخصصون والخبراء العرب في وزارة الخارجية للتهميش بينما يتخذ معظم القرارات أولئك الذين عينهم البنتاغون ويرفعون تقاريرهم إلى رمسفيلد مباشرة[93] ولم يكتف الدبلوماسيون والجنود وخبراء حفظ السلام الأمريكيون بتحذير البنتاغون من أن الفوضى مرجحة في العراق بعد الحرب، بل أكدوا على أن السيطرة على الوضع هناك بحاجة إلى قوات كبيرة من الشرطة العسكرية. لكن، مرة أخرى، جرى تجاهل هذه التحذيرات. وذلك بالرغم من الأدلة التي أثبتتها السوابق التاريخية، مثل الغزو الأمريكي لبنما عام 1989، حيث أصيبت بنما بمعظم الأضرار بعد انتهاء الأعمال الحربية[94].

بغض النظر عن المحاولة الفظة لتفكيك الدولة العراقية، هنالك مشكلة أساسية أخرى يمثلها الفساد وعدم الكفاءة في جهود إعادة الإعمار الخارجية ذاتها. فبحلول الوقت الذي أعلن فيه عن «انتهاء» الاحتلال رسميا في منتصف عام 2004، لم تنفق الحكومة الأمريكية سوى 2% من مبلغ الـ 18، 4 مليار دولار التي حصلت عليه من الكونغرس لإعادة إعمار العراق، وذلك وفقا لما كشفه تقرير للميزانية أصدره البيت الأبيض. ووضعت الحكومة الأمريكية اللوم على انعدام الأمن[95]. عائدات النفط العراقي ضاعت أيضا. إذ وجد تقرير خاص قدم للكونغرس أن غياب ما يكفي من

السيطرة والشفافية كان يعني «عدم وجود ضمان لاستخدام التمويلات [حوالي 8،8 مليار دولار من إجمالي تمويل إعادة الإعمار البالغ 20 مليار دولار الذي جمع من عائدات النفط تحت الاحتلال] للأغراض التي حددها مجلس الأمن الدولي»[96]. فازت شركة «هاليبرتون» بأهم العقود «بدون مناقصات»، وقال كبير ضباط الاستخبارات الأمريكية اندرو بالثازور إن استخدام المتعاقدين بدون مناقصات جعل الأمور أشد سوءا «عبر إبعاد أو تثبيط عزيمة بعض المنظمات الدولية والأهلية غير الأمريكية التي كانت تعمل في القطاعات نفسها التي استخدمت شركات مثل ـ بكتل ـ لإصلاحها وإعادة إعمارها»[97]. أما استخدام العمالة العراقية الرخيصة من الأرياف فقد سبب القلق للعراقيين العاطلين في المدن. وأضاف بالثازور:

كانت سلطة التحالف المؤقتة بمثابة عدو لنا مثلها مثل أولئك الذين يزرعون القنابل على الطرقات ويطلقون النار علينا. إذ اعتبرت المكاسب الأمريكية أو سيطرتها على الوضع أكثر أهمية من الأمن للعراقيين أو الجنود الأمريكيين هناك. وكان معظم موظفيها من الجمهوريين الشبان الذين يرغبون بإضافة «سلطة التحالف المؤقتة» / العراق إلى سيرتهم الذاتية لكي يثبتوا أقدامهم في الحزب[98].

في مراجعة تفصيلية لعمل سلطة التحالف المؤقتة في أيلول / سبتمبر 2004، لاحظ بيتر غالبرايث أن «الصلات السياسية مع الجمهوريين كانت أكثر أهمية من الكفاءة المهنية والحرفية، أو الخبرة الدولية ذات الصلة، أو المعرفة بشؤون العراق»[99]. وجرى أحيانا استبدال الأصدقاء والمقربين السياسيين الجمهوريين بالخبراء المحترفين (يبدو أن ظاهرة المحسوبية هذه قد ساعدت أيضا في إضعاف وكالة إدارة الحالات الطارئة الفيدرالية في أعقاب كارثة إعصار كاترينا في الولايات المتحدة؛ وكما يشير بول كروغمان: إذا كنت تعتقد بأن الحكومة غير قادرة على فعل ما هو مفيد فلمَ لا تساعد أصدقاءنا في الحصول على حصة من الكعكة؟)[100] في

العراق، أدى تباطؤ وسوء توجيه الإنفاق الأمريكي من خلال سلطة التحالف المؤقتة (التي يسميها بعض العراقيين «السلطة العاجزة المؤقتة») إلى تفاقم مشكلة البطالة التي بلغت حوالي 50% [101]، الأمر الذي ضاعف شعور المرارة لدى العراقيين. أما تهميش سلطة التحالف المؤقتة للسياسيين الشيعة الذين يتمتعون بالشعبية فجعل من الأسهل على مقتدى الصدر تصوير الحكومة الانتقالية كأداة في يد الاحتلال الأمريكي. واستجاب رئيس الحكومة الانتقالية إياد علاوي كما أمل مقتدى الصدر، حيث فوض مشاة البحرية بمهاجمة المتمردين الشيعة في مدينة النجف الأشرف، مما أدى إلى مقتل المئات وانضمام مجندين جدد إلى الصدر. وفي هذه الأثناء، لم يكن الجيش العراقي تحت سلطة التحالف المؤقتة يمثل قوة جدية. أما الاستثناء فكان كتيبة الحرس الجمهوري 36 (ومعظم أفرادها من الميليشيات الكردية) التي استخدمت لاقتحام الفلوجة والنجف، مما فاقم حدة التوترات بين الشيعة والكرد[102].

ملاحظات ختامية

إذن، أدى التركيز على استئصال أشرار يمكن تحديدهم إلى إهمال قضايا إعادة الإعمار المعقدة، وتشجيع الحلول التي لا تتصل سوى بعلاقة واهية (أو لا تتصل على الإطلاق) بالمشكلات التي فرضها الإرهاب، مع تفضيل الحل السهل على الحل المنطقي.

ومن المهم في دلالته أن فعل مطاردة السحرة الانعكاسي يبدو قابلا للتمدد والتوسع بدون حدود. لسبب واحد هو أن تحديد هوية أعداء الخارج سار عادة جنبا إلى جنب تحديد هوية عناصر «الطابور الخامس» في الداخل، وهي ظاهرة سنقوم باستكشافها في الفصل التاسع. علاوة على ذلك، ازدهر الاضطهاد السياسي ـ مثلما رأينا ـ في عدد كبير من البلدان التي انضمت إلى «الحرب على الإرهاب».

لربما تكون حملات مطاردة السحرة مفيدة أيضا في محاولات التكيف مع الانتهاكات المفضوحة التي ارتكبها «الطرف الذي نقف معه». في الاستجابة لما حدث في سجن «أبو غريب» (مثلما هي الحال في الحرب الأصلية على الإرهاب)، ثبت أن من الأنسب والأسهل استحضار فكرة أن مسؤولية السيئات تقع على عاتق حفنة من «الأشرار»؛ قلة من «التفاحات الفاسدة». على سبيل المثال، حرص بوش على إنكار حقيقة أن عمليات التعذيب تعكس سياسة رسمية أو تماثل الانتهاكات في غوانتانامو وأفغانستان[103]. في بريطانيا، وضعت صحيفة «صن» صورة ليندي انغلاند تحت عنوان عريض: «الساحرة»[104].

في الواقع، لم تكن الانتهاكات التي حدثت في «أبو غريب» مجرد أفعال سادية فردية ارتكبتها حفنة قليلة من «الأشرار»؛ بل كانت أيضا نتاجا للخوف، والعنصرية، والإشارات القادمة من القمة. وقرر بوش في السابع من شباط / فبراير 2002 أن مقاتلي «القاعدة» وطالبان في أفغانستان سيحرمون من حق الحماية التي توفرها لهم معاهدة جنيف، مما أدى إلى ظهور مشكلة خاصة نظرا للجهود اللاحقة لنقل التقنيات المستخدمة في غوانتانامو إلى «أبو غريب»[105]. وقدم محامو وزارتي العدل والدفاع الحجة على أن بمقدور الأمريكيين تعذيب السجناء والأسرى وتجنب التهم الجنائية[106]. وصادق رمسفيلد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2003 على تقنيات الاستجواب بما فيها استخدام القلنسوة المخروطية، وتعرية المساجين، والاستفادة من الرهاب الفردي (مثل الخوف المرضي من الكلاب) لإحداث الشدة والتوتر[107] (أبطل هذه الأساليب كما قيل بعد معارضة شديدة من محامي البحرية). ومن اللافت أن فكرة إمكانية القضاء بالقوة المادية على الشر ميزت الاستجابة إلى فضيحة «أبو غريب» إضافة إلى «الحرب على الإرهاب». استجابة بوش الرئيسة لفظائع «أبو غريب» تمثلت في اقتراح هدم السجن (رغم أنه أهمل توفير التمويل اللازم لهدمه في ميزانيته!)[108].

في حين أن التشديد على «بضعة أشرار» يميز الاستجابة للانتهاكات التي يرتكبها الأعداء والأصدقاء على حد سواء، إلا أن هناك فارقا بارزا فيما يتعلق بالدرجة التي يعتبر عندها العنف لامركزيا. فإلى جانب المبالغة في لامركزية العنف في العمليات التي تقوم بها الأطراف الصديقة («لا توجد أوامر بممارسة الانتهاكات»)، هنالك محاولة منهجية لزيادة درجة مركزية عنف العدو. أما الأخطار هنا فذات حدين: أولا، يؤبد هذا الأسلوب في التفكير والحديث الانتهاكات التي يرتكبها الصديق، ثانيا، يعزز الاستراتيجيات ذات النتائج العكسية القائمة على إبادة حفنة من «الأشرار» أو الأنظمة «الشريرة».